



Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences

مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

EISSN: 3006-9149

PISSN: 1813-1719



The exchange rate of the Iraqi dinar and its impact on the real sector for the period (2004-2023)

Mahmoud Shuja Mohsen*, Khalil Ismail Aziz

College of Administration and Economics/University of Tikrit

Keywords:

Exchange rate, real sector, components of the real sector

ARTICLE INFO

Article history:

Received	25 Mar. 2025
Received in revised form	09 Apr. 2025
Accepted	13 Apr. 2025
Available online	31 Dec. 2025

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



*Corresponding author:

Mahmoud Shuja Mohsen

College of Administration and
Economics/University of Tikrit



Abstract: This study aims to analyze the impact of fluctuations in the exchange rate of the Iraqi dinar on the real sector in Iraq during the period (2004–2023). The real sector is represented by the industrial, agricultural, services, and construction sectors. The study is based on the hypothesis that there is a statistically significant positive relationship between the exchange rate of the Iraqi dinar and the performance of the real sector during the specified period. The research employs an econometric methodology that includes stationarity tests (ADF and PP) to verify the stability of time series, followed by cointegration tests using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model, and the Error Correction Model (ECM) to analyze both short- and long-term relationships between the variables. The results show that the time series were non-stationary at level but became stationary after taking the first difference, thus meeting the conditions for using the ARDL model. The bounds test results indicate the existence of a long-term cointegration relationship between the exchange rate and the real sector. The ECM model revealed a mixed short-term relationship: positive with direct changes and negative with lagged changes. In the long term, the relationship was positive and statistically significant, meaning that an increase in the exchange rate stimulates growth in the real sector. The study relies on quarterly data and rigorous analysis that confirms the efficiency of the applied model. Diagnostic tests showed no problems with autocorrelation or heteroskedasticity, strengthening the credibility of the results. The study concludes that exchange rate fluctuations have weakened the competitiveness of the Iraqi economy and negatively affected investments and exports. In light of these results, the study recommends adopting stable monetary policies to limit exchange rate volatility, diversifying income sources by reducing reliance on oil, and supporting productive sectors. It also calls for creating a clear and attractive economic environment for local and foreign investment and enhancing foreign reserves through well-planned fiscal policies to ensure overall economic stability.

سعر صرف الدينار العراقي وأثره في القطاع الحقيقي للمدة (2004-2023)

خليل إسماعيل عزيز

محمود شجاع محسن

كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة تكريت

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر تقلبات سعر صرف الدينار العراقي على القطاع الحقيقي في العراق خلال الفترة (2004-2023)، إذ يمثل القطاع الحقيقي كلاً من قطاعات (الصناعة، الزراعة، الخدمات، والبناء والتشييد)، وانطلقت الدراسة من فرضية مفادها وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين سعر صرف الدينار العراقي وأداء القطاع الحقيقي خلال المدة (2004-2023) وتم استخدام منهجية التحليل القياسي التي شملت اختبارات السكون (ADF) و (PP) للتأكد من استقرار السلاسل الزمنية، تلتها اختبارات التكامل المشترك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، فضلاً عن نموذج تصحيح الخطأ (ECM) لتحليل العلاقة بين المتغيرات في الأجلين القصير والطويل، وأظهرت نتائج الدراسة أن السلاسل الزمنية كانت غير مستقرة عند المستوى وأصبحت مستقرة بعد أخذ الفرق الأول، مما أتاح استخدام نموذج (ARDL). كما أظهرت نتائج اختبار الحدود وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين سعر الصرف والقطاع الحقيقي، بينما بين نموذج تصحيح الخطأ أن العلاقة في الأجل القصير كانت مزدوجة (طردية عند التغيير المباشر وعكسية عند التأخر). أما في الأجل الطويل فكانت العلاقة طردية ذات دلالة إحصائية، مما يعني أن ارتفاع سعر الصرف يؤدي إلى تحفيز النمو في القطاع السلعي، كما اعتمدت الدراسة على بيانات ربع سنوية وتحليلات دقيقة أثبتت كفاءة النموذج المستخدم، وأظهرت اختبارات جودة النموذج عدم وجود مشاكل في الارتباط الذاتي أو تباين الأخطاء، مما عزز من مصداقية النتائج. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أبرزها أن تقلبات سعر الصرف ساهمت في إضعاف القدرة التنافسية للاقتصاد العراقي، وأثرت سلباً على الاستثمارات والصادرات. وفي ضوء النتائج، توصي الدراسة بضرورة تبني سياسات نقدية مستقرة للحد من تقلبات سعر الصرف، والعمل على تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط من خلال دعم القطاعات الإنتاجية. كما تدعو إلى تهيئة بيئة اقتصادية جاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي، وتعزيز الاحتياطات النقدية عبر سياسات مالية مدروسة تضمن الاستقرار الاقتصادي الكلي.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، القطاع الحقيقي، مكونات القطاع الحقيقي، العراق.

المقدمة

يعد سعر الصرف مؤشراً اقتصادياً رئيساً يؤثر على التجارة والاستثمار والاستقرار الاقتصادي، حيث يتحدد بعوامل مثل العرض والطلب والسياسات النقدية والتضخم، وينعكس تغيره على تكاليف الإنتاج وأسعار السلع والتنافسية الاقتصادية، فارتفاعه يزيد تكلفة الإنتاج ويضعف الصادرات، بينما انخفاضه يعزز الطلب المحلي لكنه يرفع تكلفة الاستيراد، كما إن تقلباته تؤثر على القطاعات الإنتاجية كالصناعة والزراعة والخدمات، مما يجعل استقراره ضرورياً لدعم النمو الاقتصادي والاستدامة. وإن تحديد سعر الصرف واختيار نظام سعر الصرف المناسب يحتل أهمية كبيرة في جميع دول العالم، كما أن التقدير السيء لسعر الصرف قد يكون له آثار سلبية على النمو الاقتصادي فسعر الصرف يعمل كسعر دولي لتحديد القدرة التنافسية لدولة ما، فضلاً عن مساهمته

في توجيه الإنتاج والإنفاق في الاقتصاد المحلي بين السلع الأجنبية والمحلية، وإن سعر صرف الدينار العراقي وأثره في القطاع الحقيقي هو من الموضوعات الهامة التي تمس الاقتصاد العراقي على مدار السنوات الماضية، حيث انه في المدة (2004-2023)، شهد الدينار العراقي تقلبات كبيرة في سعر الصرف، وتأثيرات هذه التقلبات كانت واضحة على القطاع الحقيقي للاقتصاد، إذ إنه خلال احداث عام (2003)، تم تحرير سعر الصرف في العراق، مما أدى إلى تقلبات كبيرة في قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي، وتأثر القطاع الحقيقي بشكل كبير بسبب هذه التقلبات، إذ أدت التضخمات الناجمة عن تقلبات العملة إلى زيادة في أسعار المواد الاستهلاكية وتكاليف الإنتاج، ويعد سعر الصرف من أهم العوامل الاقتصادية التي تؤثر على الاقتصاد الكلي لأي دولة، إذ يلعب دورا حاسما في تحديد أسعار السلع والخدمات وفي توازن التجارة الخارجية، كما إن القطاع الحقيقي الذي يشمل الزراعة والصناعة والخدمات والبناء، يمثل المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي، ويعد مرآة حقيقية لفعالية السياسات الاقتصادية المتبعة، ويلاحظ أن هناك تحديات كبيرة تؤثر على القطاع الحقيقي، بما في ذلك الفساد ونقص البنية التحتية وضعف الاستثمارات، والتباين في الدخل.

مشكلة البحث: تتلخص مشكلة البحث في معرفة ما مدى تأثير تقلبات سعر صرف الدينار العراقي على القطاع الحقيقي في العراق خلال الفترة (2004-2023)، مع الأخذ بعين الاعتبار الجوانب النظرية والمنهجية والقياسية التي تضمن دقة التحليل ومصادقية النتائج؟

فرضية البحث: تنطلق الدراسة من فرضية اساسية مفادها أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين سعر صرف الدينار العراقي وأداء القطاع الحقيقي في العراق خلال المدة (2004-2023).

أهمية البحث: تتجلى أهمية البحث في توضيح تأثير تقلبات سعر صرف الدينار العراقي على أداء القطاع الحقيقي خلال الفترة (2004-2023)، مما يساعد في فهم العلاقة بين السياسة النقدية والقطاعات الإنتاجية، ويسهم في تقديم مؤشرات قياسية تدعم صنّاع القرار في تبني سياسات اقتصادية أكثر استقرارًا وتحفيزًا للنمو الاقتصادي.

هدف البحث: يهدف هذا البحث إلى تحليل ودراسة تأثير تقلبات سعر صرف الدينار العراقي على القطاع الحقيقي في العراق خلال الفترة من (2004-2023)، ويتضمن ذلك تحليل العلاقة بين سعر الصرف وكل من الزراعة، الصناعة، الخدمات، البناء والتشييد فضلا عن تقديم توصيات لصناع القرار لتحسين الاستقرار الاقتصادي في العراق

منهج البحث: اعتمد البحث على المنهجين الوصفي والاستقرائي لدراسة أثر سعر الصرف في القطاع الحقيقي، باستخدام أدوات إحصائية وقياسية لتحليل العلاقة بين المتغيرات موضع الدراسة. **هيكلية البحث:** يتكون البحث من مبحثين رئيسيين، تناول الأول الإطار النظري لسعر الصرف والعلاقة بين سعر الصرف والقطاع الحقيقي من حيث المفاهيم والمكونات. أما المبحث الثاني فتناول الجانب التطبيقي بتحليل العلاقة بين سعر الصرف والقطاع الحقيقي باستخدام نموذج ARDL. واختتم البحث بأهم الاستنتاجات والتوصيات لدعم استقرار الاقتصاد.

المبحث الأول: الإطار النظري

المطلب الأول: سعر الصرف

أولاً. مفهوم سعر الصرف (Exchange Rate Concept): يعرف سعر الصرف بأنه قيمة الوحدة من العملة المحلية مقارنة بالعملة الأجنبية، إلا أن هناك تمييزاً مهماً بين نوعين من أسعار الصرف هما سعر الصرف الاسمي الذي يعبر عن القيمة الرسمية للعملة ولكنه لا يعكس بالضرورة

قيمتها الحقيقية، وسعر الصرف الموازي الذي يأخذ في الاعتبار القدرة الشرائية الفعلية للعملة المحلية، وهو المقياس الأكثر دقة الذي يعتمد عليه الاقتصاديون عند تحليل قوة العملة في الأسواق العالمية وبناء على ذلك، فإن فهم ديناميكيات سعر الصرف وتحديد أثره على الاقتصاد يظل عنصراً أساسياً في رسم السياسات المالية والنقدية للدول، سواء في تعزيز الاستقرار الاقتصادي أو دعم النمو المستدام (نايف وفرحان، 2008:3).

وسعر الصرف هو النسبة التي تعكس قيمة عملة دولة معينة مقارنة بعملة دولة أخرى، يتم تعريفه أيضاً على أنه مقياس لتحديد سعر عملة مقابل عملة أخرى، ويمكن أن يشير سعر الصرف إلى عملية تبادل بين عملتين مختلفتين، وتشهد أسعار الصرف عادة تقلبات تؤدي إلى إما ارتفاع أو انخفاض قيمة العملة، وهناك أنظمة عدة لسعر الصرف، تشمل النظام الثابت، النظام العائم الحر، النظام العائم الخاضع للرقابة، والنظام المربوط (Agustina & Permadi, 2023: 33).

ويعرف سعر الصرف بين دولتين بأنه المعدل الذي يتم بموجبه تبادل عملة دولة ما بعملة دولة أخرى وبذلك، يمكن تعريفه على أنه القيمة النسبية لعملة معينة مقارنة بعملة أخرى، وينشأ سعر الصرف نتيجة لعدم قبول النقود الورقية لدولة معينة كوسيط للتبادل في دول أخرى، مما يستدعي ضرورة تحديد معادلة بين العملات المختلفة لضمان قيام التجارة الدولية واستمراريتها (عون، 2014: 159). وهنا لا بد من بيان أن سعر الصرف يمثل أداة محورية في توجيه الأداء الاقتصادي، وتعدّ تقلباته عاملاً مؤثراً في استقرار ونمو القطاع الحقيقي، خاصة في الاقتصادات المعتمدة على الاستيراد مثل العراق.

ثانياً. أنواع سعر الصرف (Exchange Rate Types): يمكن تصنيف أنواع أسعار الصرف إلى ما يلي (عواد وصبحي، 2022: 281-282):

1. **سعر الصرف الاسمي:** هو المعدل الذي يتم به تبادل عملة واحدة بعملة أخرى، ويتم تقسيمه على سعر رسمي يتم تحديده من قبل الدولة، ويعتمد على نسبة العرض والطلب في الأسواق الرسمية.
2. **سعر الصرف الموازي:** والذي يتم تداوله في الأسواق غير الرسمية، ويظهر السعر الموازي عادة عندما يكون هناك قيود على السعر الرسمي أو وجود فرق كبير بين السعرين.
3. **سعر الصرف الحقيقي:** سعر الصرف الحقيقي هو السعر الذي يعكس القدرة التنافسية، إذ يعبر عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، كما يعد أكثر دقة في تقييم القوة الحقيقية للعملة (عسكر وآخرون، 2023: 148).
4. **سعر الصرف المرن:** يتم تحديد هذا السعر بناء على العرض والطلب في الأسواق المالية، دون تدخل حكومي، إذ يختلف بشكل كبير بناء على تحركات الأسواق ولا يتبع أي قيود أو سياسات معينة.
5. **سعر الصرف المتوازن:** يشير هذا السعر إلى المعدل الذي يعكس التوازن في السوق بين الطلب والعرض على العملة، مع الأخذ في الاعتبار العوامل الاقتصادية المؤثرة على هذا التوازن، مثل معدلات التضخم والتغيرات في الاقتصاد الكلي للدولة (مجيد، 2022: 493).

المطلب الثاني: القطاع الحقيقي

أولاً. مفهوم القطاع الحقيقي (Real Sector Concept): يعد القطاع الحقيقي هو القطاع الذي يشمل إنتاج وتوزيع السلع والخدمات (من مجموعة من الموارد الصناعية)، اللازمة لتلبية الطلب الاستهلاكي للاقتصاد وهو يحرك النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، ويوفر مؤشراً على مستوى معيشة مواطني الاقتصاد وفعالية السياسات الاقتصادية الكلية للحكومة، كما أنه يحقق روابط اقتصادية

مع القطاعات الأخرى ويساعد في خلق فرص العمل وتوليد الدخل، وبالتالي فإن تنمية القطاع الحقيقي هي موضوع الساعة لأنه الركيزة التي يعتمد عليها هدف الحكومة المتمثل في النمو الشامل وتحسين مستوى المعيشة لأنه يسهم بشكل كبير في توليد فرص العمل والنمو (Folarin, 2020: 348). كما يعرف بأنه مصدر للتحويلات، إذ يتم تحويل الموارد الأولية إلى أنواع جديدة من السلع والخدمات، وفقا لتصنيف نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية، يشمل القطاع الحقيقي قطاعات المؤسسات غير المالية والمنظمات غير الربحية التي تخدم الأسر المعيشية والأسر نفسها وقطاع الإدارة العامة والمؤسسات العامة من حيث توفير الخدمات غير المالية أي أن القطاع الحقيقي يشمل الصناعات التي تنتج سلعا وخدمات ملموسة وغير ملموسة لا تنتمي إلى القطاع المالي للاقتصاد (Видобора, 2022: 14).

وبعبارة أخرى أن الاقتصاد الحقيقي هو الذي يتعلق بالأصول العينية، التي تشمل الموارد الحقيقية كافة التي تلبي الاحتياجات البشرية إما بشكل مباشر من خلال السلع الاستهلاكية، أو بشكل غير مباشر عبر السلع الاستثمارية، وتتضمن الأصول العينية الأراضي والمصانع والطرق ومحطات الطاقة والقوى البشرية، بمعنى آخر هي مجموع السلع الاستهلاكية التي تلبي احتياجات الإنسان الأساسية مثل الغذاء والملبس والترفيه والمواصلات والتعليم والخدمات الصحية، كما تشمل أيضا الأصول التي تنتج هذه السلع الاستثمارية، مثل المصانع والأراضي الزراعية ومراكز البحث والتطوير لذا، يمثل الاقتصاد الحقيقي أو الأصول العينية الثروة الحقيقية التي يعتمد عليها بقاء البشرية وتقدمها، ومن هنا نشأت الحاجة إلى أدوات تسهل التعامل مع هذه الثروة العينية (كافي، 2016: 68).

ثانياً. مكونات القطاع الحقيقي (Components of the real sector):

أ. القطاع الزراعي: (Agricultural sector)

مفهوم القطاع الزراعي (Agricultural Sector Concept): يعد القطاع الزراعي أحد القطاعات المهمة التي تهدف إلى معالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة ارتباطا وثيقا بالجهد البشري في مجال الزراعة، إذ تطور كعلم اجتماعي بسيط يتناول المشكلات الاجتماعية التي تواجه المجتمع الريفي، كما يعمل على تنظيم العلاقات والروابط بين عوامل الإنتاج داخل المزرعة وخارجها، بهدف توفير أفضل السبل لتحسين حالة الأسرة الفلاحية ودفعها نحو التقدم المستمر ويقصد بعلم الاقتصاد الزراعي مجموعة الأفكار والآراء والنظريات التي تهدف إلى السيطرة على القوى الاقتصادية الكامنة في قطاع الزراعة، بهدف تعظيم حجم الإنتاج وتحقيق أكبر قدر من الإشباع، كما يعد علم الاقتصاد الزراعي التطبيق الفعلي لعلم الاقتصاد على المشكلات المتعلقة بالزراعة بنوعيتها النباتي والحيواني، وهو العلم الذي يمكن الإنسان من السيطرة على القوى الاقتصادية في الزراعة بهدف تحسين مستوى الإنتاج وزيادة الدخل (كاظم، 2016: 35).

كما يعد القطاع الزراعي أحد المكونات الأساسية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، إذ يضم مجالات متعددة تسهم في تعزيز الأمن الغذائي والاقتصاد (Tufarelli & Nikola, 2021: 284)، ويشمل هذا القطاع ما يأتي:

1. الإنتاج النباتي: يعرف أيضا بالهندسة الزراعية، ويشمل زراعة النباتات لأغراض متعددة، مثل الغذاء والعلف والطاقة والألياف والبستنة، وايضا يركز على دراسة تأثير العوامل البيئية، وإدارة الموارد المائية، وتحليل خصائص التربة، فضلا عن مكافحة الآفات لتحسين الإنتاجية.

2. **الإنتاج الحيواني:** يهدف إلى تحسين إنتاجية الثروة الحيوانية بأقل التكاليف، من خلال تطبيق التقنيات الحديثة وتوفير الرعاية الصحية الملائمة، مما يسهم في زيادة كفاءة الإنتاج والاستدامة في القطاع الزراعي.

ب. القطاع الصناعي (The industrial sector)

مفهوم القطاع الصناعي (Industrial Sector Concept): يمثل القطاع الصناعي ركنا أساسيا في الهيكل الاقتصادي العالمي، فهو يشكل القاعدة المادية والتقنية لعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعكس درجة تطور هذا القطاع مستوى تقدم الدول أو تأخرها، حيث تعتمد الدول المتقدمة بشكل رئيس على تقدمها الصناعي، بينما يرتبط تأخر بعض الدول اقتصاديا بتأخر صناعاتها عن مواكبة التطور الصناعي العالمي، ويعرف القطاع الصناعي كنظام رئيسي في الاقتصاد الوطني، يتألف من عدد متزايد من الفروع والمشاريع الصناعية التي تستخرج المواد الخام من الطبيعة، وتحول المواد الزراعية إلى سلع مادية وطاقية، أو تقدم خدمات صناعية تهدف إلى الحفاظ على القيمة الاستعمالية للمنتجات أو استعادتها، كما يتضمن القطاع الصناعي ثلاثة أنواع رئيسية من الأنشطة: استخراج المواد الخام المعدنية وغير المعدنية، تحويل المواد الزراعية إلى سلع صناعية، وإنتاج خدمات صناعية تتعلق بصيانة وإصلاح الآلات والمعدات، ويعد هذا القطاع المجال الذي تتفاعل فيه عناصر الإنتاج لتكثيف الموارد الطبيعية لتلبية احتياجات الإنسان المتنوعة من السلع والخدمات، الإنتاجية منها والاستهلاكية (عبد الحسين، 2022: 3).

ويمكن تلخيص بعض النقاط التي تبين أهمية القطاع الصناعي (شهاب، 2021: 76-77):

1. **أهمية القطاع الصناعي في النمو الاقتصادي:** يسهم القطاع الصناعي في زيادة الإنتاج القومي من خلال تحويل الموارد الأولية إلى منتجات نهائية، مما يعزز القيمة المضافة ويحفز النمو الاقتصادي، خاصة في الدول النامية
2. **دور الصناعة في توفير فرص العمل:** يعد القطاع الصناعي مصدرا رئيسا لتوظيف القوى العاملة، مما يساهم في خفض البطالة وتحسين مستوى المعيشة، فضلا عن دوره في تفعيل سلاسل الإمداد المرتبطة بالقطاعات الأخرى.
3. **التكامل مع الاقتصاد العالمي:** يساعد الإنتاج الصناعي في تحقيق الاندماج الاقتصادي الدولي من خلال تعزيز الصادرات الصناعية، مما يتيح للدول التنافس على الساحة العالمية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.
4. **الصناعة والتحول الهيكلي في الاقتصادات:** تسهم الصناعة في التحول الهيكلي للاقتصادات النامية، حيث تقلل من الاعتماد على الزراعة وتزيد من اعتمادها على الخدمات، ما يعزز الابتكار والاستثمار في التقنيات الحديثة.

ج. قطاع الخدمات (Service sector)

مفهوم قطاع الخدمات (The concept of the service sector): شهد قطاع الخدمات أهمية متزايدة مؤخرا كونه دعامة أساسية للاقتصادات متعددة التخصصات، حيث يسهم في الابتكار ويساعد على تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسات عبر دوره الوسيط بين العملاء والأهداف المؤسسية، ويتكون هذا القطاع من مزيج من العمليات والمهارات التي يؤديها العاملون، وشهد تطورا انعكس بوضوح على نوعية الخدمات المقدمة، وقد عرّف مكتب الإحصاء الأمريكي قطاع الخدمات بأنه يشمل مجالات متنوعة، كالتخزين والنقل والمعلومات والأوراق المالية والاستثمار والخدمات

الاحترافية وإدارة المخلفات والرعاية الصحية والمساعدة الاجتماعية والفنون والترفيه، ويعد الاقتصاد القائم على الخدمات أكثر تطوراً من الاقتصادات الصناعية والزراعية (دبو، 2021: 294). كما تعرف الخدمات بأنها نشاط غير ملموس يقدم للمنتج بهدف تلبية احتياجاته ورغباته، وتعرف أيضاً بأنها فعل أو أداء يقدم من طرف إلى آخر، حيث يكون غير ملموس في الأساس ولا يؤدي إلى تملك أي شيء، كما قد يرتبط إنتاجه بمنتج مادي، ووفقاً لصندوق النقد الدولي تعنى الخدمات بالمعاملات الاقتصادية الدولية بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية محددة وعادة ما تكون سنة، ويشير هذا التعريف إلى أن هذه الخدمات تتعلق بعمليات استيراد وتصدير بين دولتين أو أكثر، ويتم إدراجها ضمن ميزان مدفوعات البلد، ووفقاً لاتفاقية الجات (GATT)*، تعرف الخدمات على أنها الأنشطة الاقتصادية غير المادية، التي لا تأتي في صورة سلع ملموسة، بل تقدم كخدمة أو نشاط مفيد للمستفيدين، مثل الخدمات المالية المقدمة من البنوك وشركات التأمين، فضلاً عن خدمات النقل البري والبحري وغيرها، وبسبب اختلاف طبيعة كل خدمة عن الأخرى، يصعب وضع تعريف موحد لمفهوم "الخدمة"، وبناء على ما سبق، يمكن صياغة تعريف شامل للخدمة على أنها "تجربة مؤقتة يمر بها العميل من خلال التفاعل المتبادل بينه وبين مستخدم المؤسسة الخدمية" (طليح، 2023: 179).

المطلب الثالث: علاقة سعر الصرف بالقطاع الحقيقي

أولاً. علاقة سعر الصرف بالقطاع الزراعي: يؤثر سعر الصرف على القطاع الزراعي من خلال تأثيره على صادرات المنتجات الزراعية، حيث يؤثر التغيير في قيمة العملة على القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية في الأسواق الدولية، فعندما تنخفض قيمة العملة المحلية تصبح المنتجات الزراعية أرخص نسبياً للمستوردين الأجانب مما يزيد من حجم الصادرات، وعلى العكس يؤدي ارتفاع سعر الصرف إلى جعل المنتجات المحلية أكثر تكلفة، مما قد يحد من الطلب العالمي عليها، وتظهر الدراسات أن تأثير سعر الصرف ليس موحداً لجميع المنتجات الزراعية، إذ تعتمد درجة التأثير على نوع المحصول ووجهة التصدير فبعض المنتجات الزراعية لديها حساسية عالية تجاه التغييرات في سعر الصرف، إذ يؤدي انخفاض قيمة العملة إلى زيادة كبيرة في صادراتها بالمقابل، بعض المنتجات الأخرى، لا تتأثر بشكل كبير بتغيرات سعر الصرف، ربما السبب هو احتكار المنتجين المحليين لهذه المنتجات وعلو على ذلك، فإن تقلبات سعر الصرف تؤثر على استقرار التجارة الزراعية، إذ يمكن أن تؤدي التقلبات الحادة إلى خلق حالة من عدم اليقين لدى المصدرين والمستوردين، مما قد يؤثر على حجم الصفقات الزراعية ومع ذلك، أظهرت بعض الدراسات أن تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات الزراعية ليس دائماً سلبياً، إذ يمكن لبعض القطاعات التكيف مع هذه التغييرات بمرور الوقت (Yanikkaya et al., 2013: 238-239).

ثانياً. علاقة سعر الصرف بالقطاع الصناعي: تؤثر تغيرات سعر الصرف بشكل مباشر على تكاليف الإنتاج، ويزداد هذا التأثير مع ارتفاع نسبة المكونات المستوردة في العملية الصناعية، فعند انخفاض سعر صرف العملة المحلية ترتفع تكلفة مدخلات الإنتاج المستوردة مما يؤدي إلى زيادة تكاليف التصنيع وارتفاع أسعار المنتجات، الأمر الذي قد يحد من الطلب عليها لا سيما في القطاعات ذات الطلب المرن، وقد يؤدي ذلك إلى تباطؤ نمو هذه الصناعات أو حتى توقفها عن الإنتاج، وفي المقابل يؤدي تحسن قيمة العملة المحلية إلى خفض تكلفة المستلزمات المستوردة، مما ينعكس إيجاباً على

*منظمة تابعة للأمم المتحدة تأسست عام 1948م بهدف تشجيع التجارة الحرة بين الأمم عن طريق فرض تعرفه جمركية قليلة.

تكاليف الإنتاج، ويؤدي إلى انخفاض أسعار المنتجات، وبالتالي زيادة الطلب عليها مما يعزز الإنتاج ويدفع عجلة النمو الصناعي (ابراهيم، 2024: 1352).

ويؤثر سعر الصرف على القطاع الصناعي من خلال تأثيره على تكلفة الإنتاج والقدرة التنافسية في الأسواق العالمية، حيث يؤدي انخفاض قيمة العملة إلى زيادة الصادرات الصناعية، خاصة في القطاعات كثيفة العمالة وذات التكنولوجيا المنخفضة، بينما قد تتأثر الصناعات عالية التكنولوجيا سلباً بسبب ارتفاع تكلفة المدخلات المستوردة، وفي الأجل القصير يعزز انخفاض سعر الصرف الصادرات الصناعية لكن تأثيره يختلف حسب طبيعة الصناعة، أما في الأجل الطويل فإن الاستفادة تعتمد على استقرار سعر الصرف وقدرة القطاع الصناعي على التكيف، ورغم أن انخفاض العملة يحفز الصادرات إلا أن عدم استقرار أسعار الصرف قد يخلق حالة من عدم اليقين تؤثر على قرارات الإنتاج والاستثمار (Hunegnaw, 2017: 908-909).

ثالثاً. علاقة سعر الصرف بقطاع الخدمات: يؤثر سعر الصرف على قطاع الخدمات من خلال تأثيره على ربحية الشركات وقدرتها على البقاء ومبيعاتها ومستوى الرفعة المالية لديها، فعندما ترتفع قيمة العملة المحلية تصبح الخدمات المحلية أقل تنافسية بسبب ارتفاع تكلفتها مقارنة بالخدمات الأجنبية، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها وتراجع ربحية الشركات، ويزيد من خطر خروجها من السوق بسبب المنافسة الخارجية، كما تنخفض المبيعات نتيجة تفضيل المستهلكين للخدمات المستوردة الأرخص، أما عند انخفاض قيمة العملة فإن الخدمات المحلية تصبح أكثر جاذبية مما يعزز الطلب عليها ويرفع ربحية الشركات ويزيد من فرص بقائها، إضافة إلى ذلك فإن ارتفاع العملة يدفع الشركات إلى زيادة الاقتراض نتيجة تراجع أرباحها، بينما يساعد انخفاضها على تحسين وضعها المالي من خلال تقليل الديون (Baggs et al., 2008).

رابعاً. علاقة سعر الصرف بقطاع البناء والتشييد: يلاحظ أن سعر الصرف له تأثيرات متعددة على قطاع البناء والتشييد بشكل عام، فعندما تكون هناك تقلبات في سعر الصرف فإن ذلك يؤثر على تكلفة المواد المستوردة التي يعتمد عليها قطاع البناء بشكل كبير، ففي حال انخفاض قيمة العملة (تخفيض سعر الصرف)، تصبح المواد المستوردة أكثر تكلفة مما يؤدي إلى زيادة تكلفة المشروعات والبناء بشكل عام، وهذه الزيادة في التكلفة تؤثر سلباً على الطلب في القطاع وتؤدي إلى تأخيرات في تنفيذ المشاريع، ومن ناحية أخرى يمكن أن يؤثر التقدير في العملة (ارتفاع قيمتها) بشكل إيجابي على القطاع إذا ساعد في خفض تكاليف المواد المستوردة، ومن ثم تقليل تكاليف البناء، ولكن تأثير سعر الصرف يتباين باختلاف أنواع الأنظمة المتبعة في سياسة سعر الصرف، مثل النظام العائم أو الثابت، وما يترتب على ذلك من تأثيرات على استقرار الأسعار في السوق، كما أن تقلبات سعر الصرف قد تؤدي إلى تقلبات في استثمارات القطاع، إذ يتأثر المستثمرون بتقلبات العملة ويصبحون أكثر حذراً في اتخاذ قرارات الاستثمار في هذا القطاع (Saka & Moyanga, 2023: 2-3).

المبحث الثاني: قياس أثر سعر صرف الدينار العراقي على القطاع الحقيقي باستخدام

منهجية ARDL

المطلب الاول: وصف وصياغة النموذج القياسي المستخدم في الدراسة: النموذج القياسي هو الإطار العام الذي يحتوي على المفاهيم والأسس النظرية كافة لواقع للعلاقة بين متغيرات الدراسة، والتي تم اختيارها وفقاً للنظرية الاقتصادية التي تفسر العلاقات المتوقعة بين متغيرات النموذج الكمي، ودراسة أي نموذج قياسي هي جمع المعلومات وتحديد المتغيرات التابعة والمستقلة التي يجب أن يتضمنها،

إذ يعتمد وصف النموذج القياسي على محتوى رياضي يتم فيه صياغة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية المدروسة على شكل نماذج قياسية يمكن من خلالها اختيار بيانات المتغيرات المختارة وقياس خصائصها وتحليلها وتفسيرها وعرض نتائجها كمشكلات اقتصادية ضمن إطار قياسي. أولاً. المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في البحث. للتحقق من العلاقة بين متغيرات البحث والمتغيرات التابعة والمستقلة المستخدمة في الجانب النظري تم استخدام برنامج Eviews 13 وتم استخدام المتغيرات التالية، ويوضح الجدول رقم (1) المتغيرات المستخدمة ورموزها ونوع كل متغير.

جدول (1): الرموز المستخدمة لمتغيرات النموذج القياسي

ت	اسم المؤشر	رمز المؤشر	نوع المؤشر
1	سعر الصرف	X	مستقل
2	اجمالي القطاع السلعي	Y1	تابع

المصدر: أعداد الباحث.

اعتمدنا في الدراسة على بيانات ربع سنوية بعدد (80) مشاهدة للمدة (2004-2023) باستخدام معادلة البرنامج لأنها تساعد على زيادة عدد المشاهدات من جهة، ومن جهة أخرى لدراسة التغيرات على طول فصول السنة لأن أسعار الصرف متذبذبة وكذلك اجمالي القطاع السلعي. **المطلب الثاني: اختبار السكون:** يتم التأكد أولاً من سكون جميع متغيرات النموذج، وذلك من خلال اجراء اختبارات الاستقرارية الآتية:

أولاً. اختبار ديكي - فولر المطور **Augmented Dickey Fuller (ADF)**: يستخدم هذا الاختبار لبيان مدى سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات قيد الدراسة. إذ يهدف إلى اختبار الفرضية الصفرية ($H_0: \beta = 1$)، التي تقترض أن السلسلة الزمنية غير مستقرة وتحتوي على جذر وحدة. وفي حال رفض هذه الفرضية، يتم قبول الفرضية البديلة ($H_1: \beta < 1$)، والتي تشير إلى أن السلسلة مستقرة (ساكنة) ولا تحتوي على جذر وحدة.

1. اختبار ديكي فولر عند المستوى:

جدول (2): اختبار ديكي - فولر الموسع (ADF) لمتغيرات النموذج عند المستوى

Series: Y1, X					
Prob.**	Statistic	Method			
0.0871	8.12384	ADF - Fisher Chi-square			
0.0740	-1.44696	ADF - Choi Z-stat			
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.					
Intermediate ADF test results UNTITLED					
Obs	Max Lag	Lag	Prob.	Series	
74	2	2	0.0501	Y1	اجمالي القطاع السلعي
74	2	2	0.3437	X	سعر الصرف

المصدر: الجدول مخرجات البرنامج الاحصائي.

اظهرت نتائج الجدول رقم (2) بشكل عام، أن السلسلتين الزمنيةين سعر الصرف اجمالي القطاع السلعي Y1 تحتويان على جذر وحدة وبناءً على نتائج اختبار السكون، سيتم الانتقال إلى أخذ الفرق الأول للسلاسل الزمنية من أجل تحقيق شروط النموذج الإحصائي وضمان استقرارية المتغيرات قبل استخدامها في التحليل القياسي.

2. اختبار ديكي فولر عند الفرق الأول:

جدول (3): اختبار ديكي – فولر الموسع (ADF) لمتغيرات النموذج عند الفرق الأول

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)					
Series: X, Y1					
Prob.**	Statistic	Method			
0.0016	17.4195	ADF - Fisher Chi-square			
0.0009	-3.13695	ADF - Choi Z-stat			
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.					
Intermediate ADF test results D(UNTITLED)					
Obs	Max Lag	Lag	Prob.	Series	
64	11	11	0.0064	D(Y1)	اجمالي القطاع السلعي
64	11	11	0.0257	D(X)	سعر الصرف

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views13.

اظهرت نتائج الجدول رقم (3) أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة ومنها سعر الصرف (D(X)، اجمالي القطاع السلعي (D(Y1)، لم تتجاوز حاجز الاحتمالية 5% أي أن فروق هذه السلاسل مستقرة لذلك لا حاجة للانتقال إلى الفرق الثاني.

المطلب الثالث: تقدير أثر سعر صرف الدينار العراقي على اجمالي القطاع السلعي

لا يشترط لإجراء نموذج الانحدار الذاتي للفترة الموزعة (ARDL) أن تُسبق تطبيقه باختبارات السكون لجميع المتغيرات، إلا أن الشرط الأساسي لتطبيقه يتمثل في عدم وجود أي متغير من الدرجة الثانية من التكامل (I_2) وبناءً على ذلك، تم الشروع في تقدير النموذج، وقد كانت النتائج على النحو الآتي:

1. التقدير الاولي للنموذج:

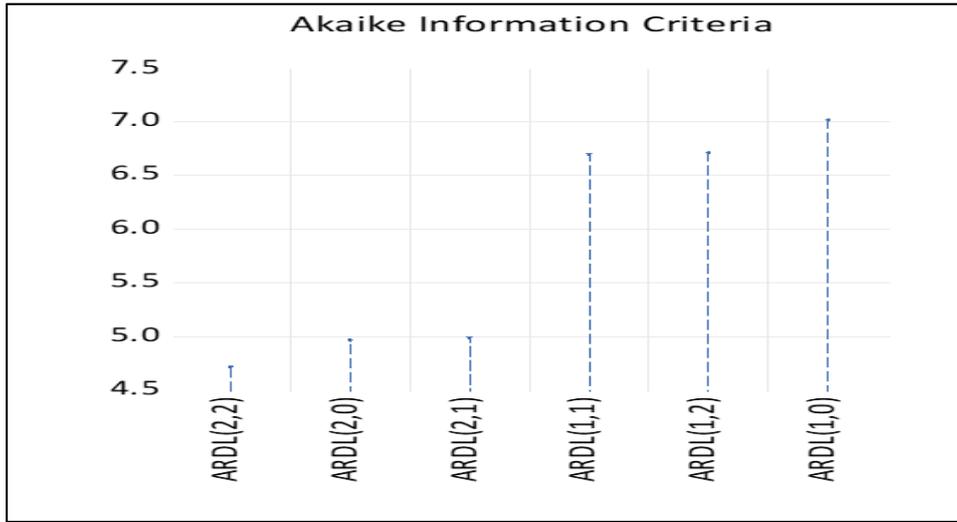
جدول (4): نتائج التقدير الأولي ARDL

Dependent Variable: D(Y1)			
Method: ARDL			
Selected model: ARDL (2,2)			
-0.783342	Mean dependent var	0.912281	R-squared
7.993174	S.D. dependent var	0.908575	Adjusted R-squared
1.654678	Durbin-Watson stat	246.1346	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)
* p-values are incompatible with t-bonds distribution.			

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views13.

أظهرت نتائج الجدول رقم (4) مخرجات اختبار نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)، وقد بينت النتائج أن النموذج يتمتع بدرجة عالية من القبول، إذ بلغ معامل التحديد (R^2) نحو (0.91)، مما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته (90%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، في حين تعزى النسبة المتبقية إلى عوامل أخرى خارج النموذج. كما بلغت قيمة إحصائية فيشر (F-statistic) حوالي (246.1346)، وهي معنوية عند مستوى دلالة مرتفع، مما يؤكد كفاءة النموذج، ومن جانب آخر تُشير قيمة إحصائية دوربن-واتسون (Durbin-Watson) والبالغة (1.654678) إلى خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

1. نتائج ورسم اختبار اكاكي.



شكل (1): اختبارات اكاكي

تشير نتائج الجدول رقم (5) والشكل رقم (1) إلى كل مما يأتي: إن النموذج الأمثل لدراسة علاقة الأجل الطويل بين سعر صرف الدينار على القطاع السلعي هو النموذج:

Selected Model: ARDL (2,2)

وذلك اعتماداً على نتائج معيار اكاكي للمعلومات (Akaike Information Criteria) إذ إن النموذج الأمثل امتلاك أقل قيمة لهذا المعيار وقد بلغت (4.70801) وهو النموذج الذي يأخذ ابطاءات بعدد (2) للمتغير المعتمد سعر الصرف وابطاء بعدد (2) لمتغيرات القطاع السلعي.

جدول (5): درجات الابطاء الزمني

Model Selection Criteria Table					
Dependent Variable: Y1					
Model	LogL	AIC*	BIC	HQ	Specification
1	-170.5504	4.70801	4.89341	4.78203	ARDL (2,2)

الجدول: مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews.13).

2. اختبار التكامل المشترك وفق منهجية ARDL: يعرف اختبار التكامل المشترك في إطار نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) باختبار الحدود (Bound Test)، ويعتمد هذا الاختبار على قيمة الإحصائية (F-Statistic) التي قدمها العالم فيشر، حيث تتم مقارنتها مع الحدود الدنيا والعليا للقيم الحرجة (Critical Value Bounds) التي وضعها "باسران" عند مستويات معنوية

مختلفة، وتُعرض هذه القيم في الجدول رقم (8) لتحديد ما إذا كانت هناك علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج.

جدول (6): اختبار الحدود للتكامل المشترك وفق منهجية ARDL

Value	Test Statistic	
20.106991	F-statistic	
5%	I (1)	I (0)
	4.16	3.62

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views13.

نلاحظ من الجدول رقم (6) ووفقاً لاختبار الحدود وجود التكامل المشترك بين المتغير التابع (اجمالي القطاع السلعي) والمتغير المستقل (سعر الصرف) إذ يتبين وفق نتائج اختبار الحدود في الجدول رقم (6) رفض فرضية العدم والتي تدل على عدم وجود تكامل مشترك وهذا ما تؤكد قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت قيمتها (20.106991) وهي أكبر من الجدولية للحد الأعلى للمعلمة نفسها (Bound (I₁)) والتي بلغت (4.16) عند مستوى معنوية (5%).

نموذج تصحيح الخطأ وفق منهجية ARDL: إن نموذج تصحيح الخطأ يتكون من قسمين، القسم الأول يضم مروونات "الأجل القصير" والمبينة في الجدول رقم (7)، أما القسم الثاني يضم مروونات "الأجل الطويل" وكانت النتائج كما يأتي:

❖ الانحدار البسيط نموذج تصحيح الخطأ وفق منهجية ARDL في الأجل القصير.

جدول (7): نموذج تصحيح الخطأ (الأجل القصير) وفق منهجية ARDL

Dependent Variable: D(Y1)					
Method: ARDL					
Selected model: ARDL (1,3)					
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable	
0.0000	-7.878414	0.018024	-0.142000	COINTEQ*	تصحيح الخطأ
0.0000	5.747676	0.031013	0.178251	D(X)	سعر الصرف
0.0000	-5.872725	0.031550	-0.185284	D (X (-1))	سعر الصرف

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views13.

يتضح من الجدول رقم (7) معاملات ومروونات الأجل القصير لنموذج الدراسة، ونلاحظ من خلال الجدول أعلاه هنالك أثر طردي لسعر الصرف، إذ إن زيادته بنسبة (1%) سوف يؤدي إلى زيادة اجمالي القطاع السلعي بنسبة (17%) وذلك عند الابطاء (D(X)) وأثر عكسي عند (D(X(-1))) أي عند إن زيادته سعر الصرف بنسبة (1%) سوف يؤدي إلى انخفاض اجمالي القطاع السلعي بنسبة (18%) وتعد نسبة مقبولة وذلك كون الاقتصاد العراقي مرتبط بالدولار فكلما ارتفع سعر الصرف ينخفض الناتج وهذا مطابق للواقع الاقتصادي في العراق، وإن هذا الأثر كان معنوياً عند مستوى (5%)، حيث كانت القيمة الاحتمالية له (0.0000)، كما يلاحظ وجود دلالة معنوية لمعامل تصحيح الخطأ ((-1) CointEq) إذ بلغت قيمته السالبة (-0.14)، وهي تقع ضمن النطاق المقبول إحصائياً، مما يحقق شرط تصحيح الخطأ من حيث القيمة والإشارة، وتشير هذه النتيجة إلى أن المعامل يُعد معنوياً إحصائياً، مما يُعزز من صحة وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، ويعني ذلك أن حد

الخطأ قادر على تصحيح الاختلالات التي قد تحدث في المدى القصير، مما يدعم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

❖ الانحدار البسيط نموذج تصحيح الخطأ وفق منهجية ARDL في الأجل الطويل.

جدول (8): نموذج تصحيح الخطأ (الأجل الطويل) وفق منهجية ARDL

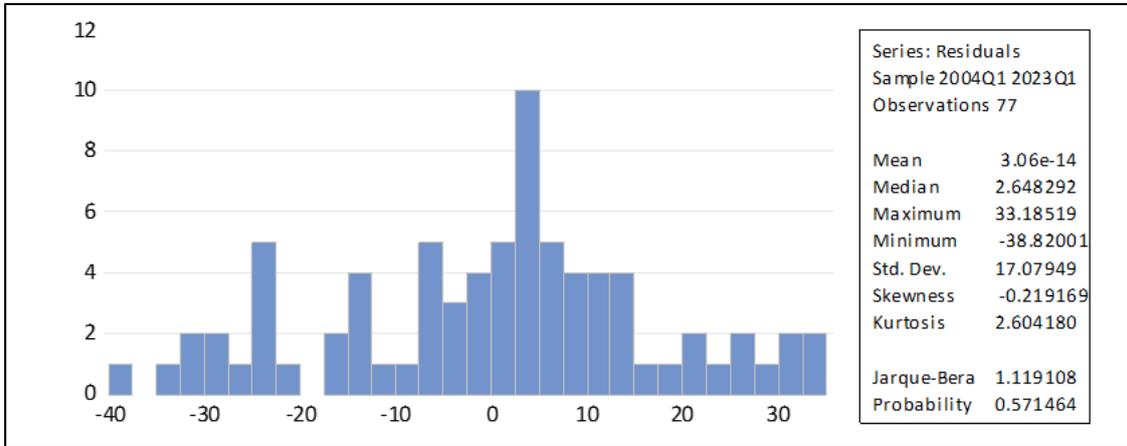
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable *
0.0000	4.490546	0.020069	0.090122	X (-1)
0.00013	-3.960739	25.16137	-99.65761	C

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views13.

يتضح من الجدول رقم (8) معاملات ومروانات الأجل الطويل لنموذج الدراسة، نلاحظ من خلال الجدول أعلاه وجود أثر طردي لسعر الصرف على إجمالي القطاع السلعي أي كلما ارتفع سعر الصرف فإن القطاع السلعي يرتفع.

3. اختبارات جودة نموذج ARDL: تتضمن اختبارات جودة نموذج ARDL اختبارات عدة ومنها:

❖ التوزيع الطبيعي للبواقي: يعتمد اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي النموذج على القيمة الاحتمالية لإحصائية Jarque-Bera، إذ يتم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على أن "بواقي النموذج تتبع توزيعاً طبيعياً" في حال كانت القيمة الاحتمالية للاختبار أكبر من 5%. أما إذا كانت القيمة الاحتمالية أقل من 5%، فيتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تفيد بأن "بواقي النموذج لا تتوزع توزيعاً طبيعياً"، ويوضح الشكل رقم (2) نتائج هذا الاختبار.



شكل (2): التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views13.

يتضح من الشكل رقم (2) أن نتائج الاختبار تشير إلى أن بواقي نموذج الدراسة تتوزع توزيعاً طبيعياً، وذلك استناداً إلى القيمة الاحتمالية البالغة (0.571464)، وهي أعلى من مستوى الدلالة (5%)، مما يعني قبول فرضية العدم التي تفترض التوزيع الطبيعي للبواقي.

اختبار ثبات التباين للأخطاء: هناك العديد من الاختبارات تبين تجانس تباين الأخطاء من عدمه، ومن بينها اختبار (Breusch-Pagan-Godfrey)، والذي يعتمد على القيمة الاحتمالية لمربع كاي χ^2 وكانت النتائج كما في الجدول رقم (9) الخاص الآتي:

جدول (9): اختبار ثبات التباين لأخطاء نموذج (ARDL)

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
Null hypothesis: Homoscedasticity			
0.43522	Prob. F(1,78)	0.636944	F-statistic
0.40837	Prob. Chi-Square (1)	0.683528	Obs*R-squared
0.04334	Prob. Chi-Square (1)	4.081712	Scaled explained SS

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views13. يتضح من الجدول رقم (9) أن القيمة الاحتمالية لمربع كاي الخاص بنموذج الدراسة قد بلغت (0.43522) وهذا يعني قبول الفرضية العدمية التي تنص على "أن أخطاء النموذج ثابتة التباين"، وكذلك رفضنا للفرضية البديلة التي تنص على "أن أخطاء النموذج غير ثابتة التباين"، وذلك لأنها قد بلغت قيمة أكبر من (5%).

• اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي لبواقي نموذج (ARDL):

جدول (10): اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي لبواقي نموذج (ARDL)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
0.78614	Prob. F (2,16)	0.244275	F-statistic
0.74356	Prob. Chi-Square (2)	0.592594	Obs*R-squared

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views13. يتضح من الجدول رقم (10) أن القيمة الاحتمالية لمربع كاي الخاص بنموذج الدراسة قد بلغت (0.1089) وهذا يعني قبول فرضية العدم التي تنص على النموذج لا يعاني من الارتباط الذاتي التسلسلي للأخطاء، وكذلك رفضنا للفرضية البديلة التي تنص على "أن النموذج يعاني من الارتباط الذاتي التسلسلي للأخطاء"، وذلك لأنها بلغت قيمة أكبر من (5%).

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً. الاستنتاجات:

1. على مستوى الاقتصاد الكلي، ساهمت السياسات النقدية غير المستقرة في تعظيم أثر تقلبات سعر الصرف.
2. التقلبات الحادة لسعر الصرف أدت إلى انخفاض الاستثمارات الأجنبية وإضعاف القدرة التنافسية للصادرات العراقية، مما انعكس سلباً على ميزان المدفوعات.
3. لسلاسل الزمنية لمتغيري سعر الصرف وإجمالي القطاع السلعي لم تكن مستقرة عند المستوى، لكنها استقرت بعد أخذ الفرق الأول، مما يحقق شروط استخدام نموذج ARDL.
4. نتائج اختبار التكامل المشترك أظهرت وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين سعر الصرف والقطاع الحقيقي. ففي الأجل القصير، كان تأثير سعر الصرف مزدوجاً: أي إن ارتفاعه بنسبة (1%) أدى إلى زيادة القطاع السلعي بنسبة (17%) عند الإبطاء. بينما أدى إلى انخفاض بنسبة (18%) عند التأخر الزمني. هذه التأثيرات كانت معنوية عند مستوى دلالة (5%)، مما يدل على قوة العلاقة الإحصائية. أما في الأجل الطويل، كانت العلاقة بين سعر الصرف والقطاع الحقيقي طردية، إذ إن ارتفاع سعر الصرف يؤدي إلى نمو القطاع السلعي.

5. ظهر النموذج دقة إحصائية عالية: حيث ان معامل التحديد (R^2) بلغ (90%). أما إحصائية فيشر بلغت (246.1346)، ما يعكس معنوية النموذج. وكانت إحصائية (Durbin-Watson) بلغت (1.654678)، مما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

ثانياً. التوصيات:

1. ضرورة تبني سياسات نقدية مستقرة للحد من تقلبات سعر الصرف وتحقيق الاستقرار في السوق المالي.
2. العمل على تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط من خلال دعم القطاعات الإنتاجية، خاصة الصناعة والزراعة.
3. تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي عبر توفير بيئة اقتصادية واضحة، وتقديم حوافز مجدية للقطاعات الحيوية.
4. تعزيز الاحتياطات النقدية وإدارة التضخم بفعالية من خلال سياسات مالية مدروسة، بما يضمن استقرار الاقتصاد الكلي.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

1. نايف، فواز جار الله، وفرحان، سعدون حسين، (2008)، أثر تقلبات سعر الصرف على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في عدد من الدول النامية، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، العدد (93)، المجلد (31)، العراق.
2. عون، عون خير الله، (2014)، مبادئ الاقتصاد، الطبعة الثانية، مكتبة بستان المعرفة، مصر.
3. عواد، خالد روكان، وصبحي، ماهر ماجد، 2022، أثر تقلبات أسعار الصرف على الصادرات غير النفطية في العراق للمدة (2004-2020)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد (18)، العدد (60)، العراق.
4. عسكر، وفاء ابراهيم وعلي، رغد حسين ولفته، أسيل محمود، 2023، أثر تقلبات سعر الصرف الأجنبي على بعض المتغيرات الاقتصادية (النتائج المحلي الإجمالي، الميزان التجاري، التضخم)، في العراق للمدة (2010-2021)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، المجلد (15)، العدد (46)، العراق.
5. مجيد، ملاذ فائق، (2022)، ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الدينار على الفقر في العراق دراسة وصفية، مجلة الجامعة العراقية، المجلد (54)، العدد (2)، العراق.
6. كافي، مصطفى يوسف، (2016)، الاقتصاد الأخضر، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الاردن.
7. كاظم، بيداء جواد، 2016، دور القطاع الزراعي في تنويع مصادر الدخل القومي في العراق للمدة (2000-2013)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، المجلد (1)، العدد (21)، العراق.
8. عبد الحسين، مصطفى مكي، (2022)، تقوم أداء القطاع الصناعي في العراق للمدة (2004-2018)، مجلة الغري لكلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، المجلد (18)، العدد (1)، العراق.
9. شهاب، خالد ارحيل، 2021، دور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية المستدامة في الاردن للمدة (2019-2088)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد (17)، العدد (54)، العراق.

10. دبو، ابتسام طارق، (2021)، واقع القطاع الخدمي في مصر والعوامل المؤثرة فيه للمدة (1990-2018) مصر انموذجا، مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية، المجلد (1)، العدد (2)، جامعة الفلوجة، العراق.
11. طليع، رواحل علي، (2023)، فرص وتحديات تطوير قطاع الخدمات في العراق في حالة الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، مجلة كلية الكوت الجامعة، المجلد (8)، العدد (1)، العراق.
12. ابراهيم، ايهاب ابراهيم محمد، 2024، إثر تغيرات سعر الصرف على نمو الصناعات التحويلية في مصر (دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة 2010-2022)، مجلة راية الدولية للعلوم التجارية، المجلد (3)، العدد (9)، مصر.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Agustina, I. A. S., & Permadi, I. K. O. (2023). The Impact of the Money Supply, Exchange Rate and Fuel Prices on the Inflation Rate. *Ekonomis: Journal of Economics and Business*, 7(1).
2. Видобора, В. В., Volodymyr, V. (2022). ВПЛИВ РЕАЛЬНОГО І ФІНАНСОВОГО СЕКТОРІВ ЕКОНОМІКИ НА ЕКОНОМІЧНИЙ РІСТ. Науковий вісник Ужгородського національного університету. Odessa National Economic University.
3. Folarin, R. A. (2020). Analysis of real sector contributions to economic growth in Nigeria. *Journal of Academic Research in Economics (JARE)*, 12(2).
4. Tufarelli Vincenzo, Nikola Puvaca, (2021) Sustainable Organic Agriculture for Developing Agribusiness Sector, MDPI, Switzerland.
5. Yanikkaya, H., Kaya, H., & Kocturk, O. M. (2013), The effect of real exchange rates and their volatilities on the selected agricultural commodity exports: A case study on Turkey, 1971-2010, *Agricultural Economics (AGRICECON)*, 59(5).
6. Hunegnaw, F. B. (2017), Real Exchange Rate and Manufacturing Export Competitiveness in Eastern Africa, *Journal of Economic Integration*, 32(4).
7. Baggs, J., Beaulieu, E., & Fung, L. (2008), The Impact of Real Exchange Rate Movements on Service Sector Firms, University of Victoria.